

تخصيص الحقائب الوزارية في الحكومة العراقية الجديدة

بواسطة نورس جاف (/ar/experts/nwrs-jaf/)

أكتوبر

متوفر أيضًا باللغات:

(English (/policy-analysis/minister-allocation-iraqs-new-government

عن المؤلفين



نورس جاف (/ar/experts/nwrs-jaf/)

نورس جاف هو طالب دراسات عليا متخصص في مجال الدراسات الدولية والدبلوماسية في جامعة أولد دومينيون في الولايات المتحدة الأمريكية.



تحليل موجز

على الرغم من أن المناصب الوزارية في العراق قد استخدمت طويلًا كأدوات للمقايضة يمكن للحكومة الجديدة أن تحدث فرقًا كبيرًا من خلال دعم الوزارات الرئيسية بحلول حقيقية وتعيين وزراء أكفاء.

بعد خلافات واسعة بين الفصائل المتناحرة وانسحاب التيار الصدري من العملية السياسية في أعقاب الانتخابات العامة في العراق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي توصلت جميع الأطراف أخيرًا إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة. بعد أكثر من عام من لانسداد السياسي صوت البرلمان العراقي في 13 تشرين الأول/أكتوبر على عبد اللطيف راشد رئيسًا جديدًا للبلاد بعد سباق طويل بين راشد والرئيس المنتهية ولايته برهم صالح. وبعد فترة وجيزة اقترح الإطار التنسيقي محمد شياع السوداني لتشكيل الحكومة الجديدة كرئيس للوزراء وكلفه راشد على الفور بهذه المهمة.

وفقًا للاتفاقيات السياسية السابقة تتبع هذه التعيينات نسقًا محددًا: حصل مرشح شيعي على منصب رئيس الوزراء وسيحصل سياسي سني على منصب رئيس مجلس النواب وتم تعيين كردي لمنصب رئيس الجمهورية العراقية. لكن التعقيدات في تشكيل حكومة جديدة أعمق بكثير من تسمية رئيس ورئيس وزراء سيما في ما يتعلق بوزارات العراق البالغ عددها 22 وزارة. تعتبر خمس من هذه الوزارات وزارة الدفاع والداخلية والنفط والموارد الطبيعية والمالية والشؤون الخارجية وزارات سيادية ومنذ العام 2003 تم تحديد وزرائها بناءً على عدد المقاعد البرلمانية التي يشغلها الشيعة والسنة والأكراد.

تاريخيًا ركزت الأحزاب العراقية على تأمين وزراء في هذه المناصب بغية ترسيخ حكم من هم في السلطة ومساعدتهم بذلك على الحفاظ على مناصبهم في الحكومة. ولكن هذه الجهود غالبًا ما تأتي على حساب خدمة الشعب العراقي ومعالجة المشاكل في القطاعات الرئيسية. فمع تقدم هذه المرحلة من تشكيل الحكومة لا تُظهر الأحزاب العراقية مؤشرات تذكر على أخذ عواقب هذه العملية بجدية أكبر على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي يواجهها العراق وسيستمر في مواجهتها في العام المقبل.

تأمين النفوذ من خلال الوزارات

في الدول ذات المؤسسات الديمقراطية عادةً ما تكتسب الأحزاب السياسية السلطة من خلال العمل كمعارضة أو أحزاب منافسة لمن

هم في السلطة بـ بمجرد وصولها إلى السلطة تستخدم هذه الأحزاب نفوذها لتشغل حقائب وزارية في مجموعة متنوعة من الإدارات رغبةً منها في تحسين ظروف مواطنيها وتعزيز استقرار حكومتها ومكانتها باعتبار أن أداءها سيؤثر على قابلية استمرارها في الانتخابات المقبلة وهذا عكس تمامًا ما يحدث في العراق

منذ سقوط النظام عام 2003 التزمت عملية تشكيل الحكومة العراقية بنظام تقاسم السلطة على أسس دينية وعرقية يسمى نظام المحاصصة يمنح هذا النظام نقطة واحدة أي منصب وزاري واحد مقابل كل مقعدين في البرلمان لسنوات اتبع تقاسم السلطة هذا نسقًا معينًا بحيث تحصل الكتلة الشيعية عادةً على وزارة الداخلية ويحصل السنة على وزارة الدفاع والأكراد على وزارة المالية أو وزارة الخارجية وفي الكثير من الأحيان إذا حصل الأكراد على وزارة المالية يحصل الشيعة بدورهم على وزارة الخارجية وكقاعدة عامة كانت المناصب الوزارية التي تعتبر أقل نفوذًا من الناحية السياسية تُمنح للأقليات والنساء على سبيل المثال في حكومة مصطفى الكاظمي حصل حزب أقلية على وزارة حقوق الإنسان وهو منصب تعتبره النخبة السياسية غير مهم وبطبيعة الحال أوجد ذلك فجوة هائلة في السلطة والتمثيل بين النخب والأقليات في العراق حافظت النخب الشيعية من جانبها على حصة كبيرة من السلطة إذ شغلت العديد من المناصب الوزارية السيادية بالإضافة إلى منصب رئاسة الوزراء وشملت هذه الوزارات والوزارات الداخلية والنفط والموارد الطبيعية والمالية أو الخارجية وبصورة عامة ساعدت هذه المناصب الوزارية النخب الشيعية على أن تصبح كيانًا قويًا في المشهد السياسي العراقي بالنسبة للأكراد أتاحت لهم المناصب الوزارية السيادية فرصة لإرساء هويتهم في العراق على غرار ترسيخ الأحزاب الشيعية لسلطتها من خلال وزارة الخارجية على وجه الخصوص حاول الأكراد التأثير على موضوع إقليم كردستان عبر إيقاف أي قرارات من شأنها معاقبة إقليم كردستان مثل قطع مستحقات الإقليم في موازنة الحكومة العراقية عام 2014.

وزراء العراق الجدد

بناءً على المعلومات الأولية المتوفرة من الجولة الأخيرة من مفاوضات تشكيل الحكومة من المتوقع أن تتسلم الأحزاب الشيعية اثني عشر منصبًا وزاريًا وتتسلم الأحزاب السنية ستة والأكراد أربعة على وجه التحديد تشير الأنباء الأخيرة إلى أنه من المرجح أن تعين الأحزاب الشيعية وزراء مسؤولين عن وزارات الداخلية والمالية والكهرباء والصحة والزراعة والنقل والاتصالات وغيرها ومن المرجح أن تكون الأحزاب السنية ممثلة في وزارات الدفاع والتخطيط والتعليم والصناعة والتجارة والثقافة وغيرها بينما ستشغل الأحزاب الكردية حقائب وزارية مثل وزارات العدل والبيئة والإعمار والإسكان والعمل والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والموارد المائية والتعليم العالي والبحث العلمي

لم يتم تأكيد انشاء وزارة إضافية واحدة بعد كما هو الحال مع الحكومات السابقة يتم تخصيص المناصب الأقل نفوذًا مثل وزير الهجرة والمهجرين لمجموعات الأقليات مثل المسيحيين

تجاهل الوزارات الأساسية

لكن يعطي هذا النظام الأولوية للحفاظ على السلطة على حساب الفعالية خلال مناقشات تشكيل حكومة جديدة لا سيما في ما يتعلق بوزارات أساسية لقضايا الحوكمة ولكنها تعتبر أقل شهرة وبالكاد يتم طرح هذه المناصب الوزارية على طاولة المفاوضات على الرغم من أن شاغلي هذه المناصب سيتعاملون مباشرة مع التحديات الكبرى التي تواجه الشعب العراقي في ما يتعلق بالصحة والتعليم والإسكان ونقص المياه والغذاء بدلاً من ذلك في نطاق مفاوضات تشكيل الحكومة عادةً ما تُستخدم الوزارات العراقية الأخرى كأوراق تفاوض في اللحظة الأخيرة ما يمنح حزبًا معينًا المزيد من السلطة مقابل أمر آخر

على الرغم من أن المناصب الوزارية السيادية هي في صميم السلطة التي تشغلها الأحزاب السياسية العراقية إلا أنه نادرًا ما يتم التشكيك في فعالية الوزراء الآخرين يتجاهل هذا الواقع الحاجة الهائلة لوزراء أكفاء ومبدعين في وزارات أقل شهرة يمكنهم إصلاح القطاعات المتضررة في العراق وإعادة بناء المجتمع العراقي اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا

تُعد قضية البطالة مثالًا رئيسيًا على هذه الحاجة في العراق ففي تشرين الأول/أكتوبر أشار الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في بيان إلى أن "معدل البطالة في العراق بلغ ستة ملايين شخص" وهو أعلى معدل بطالة في تاريخ العراق ونظرًا لهذه الإحصائيات المقلقة يُفترض أن تمثل وزارة الشؤون الاجتماعية من الناحية النظرية منصبًا رئيسيًا بما أنها الوزارة المسؤولة بشكل أساسي عن مساعدة المواطنين العراقيين الشباب وتقليل البطالة سيما وأن خريجي الجامعات يشكلون غالبية العاطلين عن العمل

وتبرز هذه الحاجة في مجال آخر في العراق وهو قطاع الصحة الذي يعاني إلى حد كبير

الموظفين والأدوية الأساسية في المستشفيات وبسبب الاضطرابات والظروف غير الصحية والحرب والعقوبات والتهديدات الإرهابية

(<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alnzam-alshy-fy-alraq-lamt-akhry-ly-dwlt-mtdayt>) من نقص

في العقود الثلاثة الماضية شهد العراق هجرة أدمغة كبيرة في صفوف أطبائه وما زال يعاني منها ولكن بحسب وزير الصحة السابق في العراق علاء العلوان " [ما زالت] الحكومة لا تعطي الأولوية لقطاع الصحة"

إذا أبدى أي حزب أو تحالف رغبته في التشديد على الاختيار المناسب للوزراء في الوزارات غير السيادية قد تتغير أمور كثيرة في العراق ويمكن تحقيق نجاحات ملموسة في هذه المجالات الحاسمة في إالى جانب وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية يمكن لوزارات مثل التعليم والبلدية والكهرباء وإعادة الإعمار وغيرها المساهمة بدرجة عالية في تحسين الحياة في العراق بدلاً من ذلك لا تتم مناقشة أي من هذه الوزارات أو تحديد أولوياتها خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية والمرشح المعتمد لتشكيل الحكومة بل تحدّد قيادتها كنتيجة ثانوية لمحاولات التنافس على المزيد من الوزارات "المرموقة"

على الرغم من أن معظم المهام قد أنجزت أصلاً إلا أنه لا يزال لدى الحكومة العراقية الجديدة الوقت لإحداث فرق في المجالات الأساسية التي تبرز فيها هذه الحاجة في جميع أنحاء البلاد بدلاً من تجاهل الوزارات "الصغيرة" مثل الصحة والتعليم يجب على الحكومة دعم هؤلاء الوزراء وتزويدهم بالإمكانيات الكاملة لمواجهة القضايا التي تهدد حالياً استقرار العراق

ستكون هذه الوزارات مفتاح النجاح في العراق في ظل استمرار البطالة الشديدة وندرة الغذاء والمياه وفشل البنية التحتية ونقص الرعاية الصحية في تقويض رفاهية العراق ونظراً لأهميتها بالنسبة لمستقبل العراق لا بد من مقارنتها بجدية أكبر عند التفكير في مستقبل الحكومة العراقية

موصى به



BRIEF ANALYSIS

[Israel Goes to the Polls: The State of the Race Less Than One Week Out](#)

October 27, 2022

◆
David Makovsky ,
Tamar Hermann

[\(/policy-analysis/israel-goes-polls-state-race-less-one-week-out\)](#)



IN-DEPTH REPORTS

[Beyond Elections:](#)

Evolving Arab Public Opinion on Democracy and Human Rights

//
◆
Catherine Cleveland ,



تحليل موجز

[تحالف العقول المدنية الذي طال انتظاره: قوى التغيير الديمقراطية](#)

أكتوبر



أشلي ويلان

(ar/policy-analysis/thalf-alqwl-almdnyt-aldhy-tal-antzarh-qwy-altghyyr-aldymqratyt/)

TOPICS

[\(ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamyt/\)](#) السياسة العربية والإسلامية

[\(ar/policy-analysis/alsyast-alshyyt/\)](#) السياسة الشيعية

[\(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslaha/\)](#) الديمقراطية والإصلاح

المناطق والبلدان

[\(ar/policy-analysis/alraq/\)](#) العراق